

تعليم حقوق الإنسان

دانيل سعود

بعض النماذج المضورية

يعرف تعليم حقوق الإنسان بأنه يعني: كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان، ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقدير المتعلم وفهمه لهذه المبادئ التي يشكل عدم مراعاتها مشكلة للمجتمع المعنى.

على مستوى البلدان يمكننا ملاحظة وجود مناهج مختلفة جداً لاستخدام تعليم حقوق الإنسان في معالجة تحديات شائعة في مجال حقوق الإنسان والتنمية. ففي البلدان النامية، مثلاً، غالباً ما يتم ربط تعليم حقوق الإنسان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة. وفي البلدان التي كانت تخضع سابقاً للحكم التوتالياري أو السلطوي، يكون تعليم حقوق الإنسان مرتبطاً غالباً بالأحيان بتطوير المجتمع المدني والبني التحتية المتعلقة بسيادة حكم القانون وحماية حقوق الأفراد والأقليات. أما في البلدان المأقدم عهداً بالديمقراطية، فغالباً ما يتم ربط هذا الأمر بهيكلية السلطة في البلد. ويتم توجيهه باتجاه الإصلاح في بعض المجالات مثل مجال إصلاح القانون الجنائي، والحقوق الاقتصادية وقضايا الماجئين

وبيدو أن تعليم حقوق الإنسان يلعب دوراً خاصاً في المجتمعات في المرحلة التي تعقب المراحل المزدوجات

هذه الأمثلة تركز على مشاكل وقضايا حقوق الإنسان على مستوى المجتمع. يتناول تعليم حقوق الإنسان الجمجم بين النظر إلى الداخل والنظر إلى الخارج. ويركز تعلم حقوق الإنسان بالضرورة على الفرد - أي اكتساب المعرفة، والقيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق نظام قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه. ويتم اكتساب بعض المهارات الإنسانية التي تؤدي إلى إدراك تحيز الشخص ضد أفراد في مجتمعه، وتقبل المفوارق الموجودة بين أفراد ذلك المجتمع، وتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الآخرين، والتوسط في حل النزاعات والعمل على حلها. ومع هذا، ينبغي على العاملين في وضع وتنظيم برامج تعليم حقوق الإنسان أن يأخذوا في الحسبان المضامين الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية في عملهم، وكذلك التأثير الذي يمكن لمثل هذا التعليم أن يحدثه في مجال التحول الاجتماعي

للتعليم، في الواقع، دور معقد وصعب يلعبه في الدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم التنمية الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني. كي يسهم تعليم حقوق الإنسان - وفكر حقوق الإنسان - بصورة راسخة في ثقافة حقوق الإنسان في بلداننا، علينا أن نحاول فهم النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المطبقة عملياً، وأن نوضح صلتها باستراتيجيات

المتغير الاجتماعي. ينبع محور هذا المقال من محاولة بحث المسألة التالية: كيف يمكن لاستراتيجيات التعليم والمتدرب أن تسهم في التغيير الاجتماعي؟ إن ما يتواхله تعليم حقوق الإنسان في نهاية المطاف هو العمل على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا، وينبغي أن يجري تقييم البرامج من ذاوية قدرتها على الإسهام في تحقيق هذا الهدف العام.

تعليم حقوق الإنسان والمدافعان عنها

حيث تسعى معظم المجتمعات إلى تحسيد مبادئ حقوق الإنسان بصورة أفضل، فإن تعليم حقوق الإنسان يعني ضمناً تعليماً يؤدي إلى الدعوة إلى تبني هذه الحقوق

هذه المفكرة عامة جداً. لجهة إحداث التغيير الاجتماعي، يجب أن

يكون تعليم حقوق الإنسان مصمماً من الناحية الاستراتيجية لكي يبلغ ويدعم أفراداً وجماعات ممن يستطيعون العمل لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، بالنسبة إلى جماعات معينة يتوجه إليها تعليم حقوق الإنسان، يجب أن يكون هذا التعليم متعلقاً بالاطار التالي للتغيير الاجتماعي :

تكوين الإئتلافات والتحالفات لمساعدة المذاشطين في مجال حقوق الإنسان على إدراك إمكانية نجاح جهودهم المشتركة في تحقيق أهداف التغيير الاجتماعي .

المتمكين الشخصي. يرمي هدف المتمكين الشخصي في بادئ الأمر إلى مداولة مشاكل المجتمع، ومن ثم إلى تطوير ذلك المجتمع وبعد ذلك إلى تحقيق التحول الاجتماعي فيه. هذان المهدفان المترابطان المتمثلان بالتمكين الشخصي والتغيير الاجتماعي يجعلان من تعليم حقوق الإنسان أمراً فريداً لدى مقارنته بالبرامج التعليمية التقليدية الأخرى.

يمكن لإطار التغيير الاجتماعي المتنوع هذا أن يكون شديد التعقيد، ولكن اللغة التي تصف تعليم حقوق الإنسان لغة تستخدم تعابير عامة. نعرف أن برنامجاً لتعليم حقوق الإنسان يتناول

في حده الأدنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووثائق أخرى خاصة بحقوق الإنسان تتعلق به، وأنظمة الرقابة والمحاسبة على الأعمال. من المثير ذكره أنه رغم كون تعليم حقوق الإنسان أصبح يتعذر مجرد نشر المعلومات عن قانون حقوق الإنسان، فإن هذه الوسائل (وآليات الحماية المتصلة بها) لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من أي برنامج. فمن دون المإشارة إلى هذه الآليات أو التعليمات بشأن كيفية استخدامها، يصبح من الصعب على تعليم حقوق الإنسان أن يميّز نفسه عن حقول أخرى مثل تعليم السلام أو التعليم الشامل .

تتضمن برامج تعليم حقوق الإنسان أيضاً نهجاً تعليمياً تفاعلياً. فلغة تعليم حقوق الإنسان تتحدث عن كون هذا التعليم ينطبق على حياة الناس اليومية وعلى استخدام أساليب تعليم

تجعل المتعلمين يسترثرون في اكتساب مهارات التعبير عن مواقفهم كما تكسبهم مهارات لتطوير معارفهم. يعتبر هذا النهج الذي يعتمد المشاركة بأنه يحفز على التعلم ويراعي المنواحي الإنسانية، وبالتالي يعتبر عملياً لأن هذا الشكل من التعليم يتصل بتغيير المواقف والتصرفات أكثر مما يتصل بالنهج الذي يكتفي بالمقاء المحاضرات.

نماذج في تعليم حقوق الإنسان

تمثل النماذج إطاراً مثالياً لفهم الممارسة الحديثة لتعليم حقوق الإنسان. تتصل مفاهيم كل نموذج ضمناً بمجموعات معينة يتم التو جه إليها واستراتيجية للتغيير الاجتماعي والتنمية البشرية. بسبب الطبيعة النظرية للنماذج المشرورة أدناه، تفتقر هذه النماذج بالضرورة إلى التفصيل والعمق.

على سبيل المثال، ليس هناك من تمييز بين طرق المعالجة الحكومية وغير الحكومية. ولكن الهدف من عرض هذه النماذج هو البدء في تصنيف أنواع ممارسات تعليم حقوق الإنسان التي يجري تطبيقها، وبحث منطق برنامجهَا داخلياً وتوضيح صلتها الخارجية بالتحول الاجتماعي.

إن هذه النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المعروضة هنا يمكن جمعها في صيغة معدلة لـ "هرم التعلم". ففي القاعدة العريضة نجد "نماذج القيم والإدراك"، وفي الوسط "نموذج المحاسبة على الأفعال" وفي القمة "نموذج المتحول".

لما يعكس وضع نماذج تعليم حقوق الإنسان هذه في هذه المواقع حجم المجموعات السكانية التي يتم التوجه إليها والتعامل معها (من توعية المرأة العام حتى إيجاد مدافعين جدد) وحسب، بل يعكس أيضاً درجة صعوبة كل من البرامج التعليمية. تهدف برامج توعية الجمهور إلى نشر البرامج، في حين يتطلب إيجاد المنشطين وبناء المقدرات المترابطة أكثر صعوبة ومعاملة بالمثل من قبل جميع المعنيين. كل المستويات تعزز بعضها البعض، ولكن بعض النماذج هو بالطبع أكثر تأثيراً في نشر وتعزيز التغيير الاجتماعي.

حسب وضع حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع المعنى. يحتاج أي برنامج إصلاح اجتماعي إلى قيادة قوية تركز جهودها على الإصلاح المؤسسي والقانوني. ولكن المتحرك يحتاج أيضاً إلى دعم على مستوى القاعدة، حيث يكون التركيز على سبل دعم الأفراد والمجتمع.

لذلك، يحتاج العاملون في تعليم حقوق الإنسان إلى أن يأخذوا في الحسبان لدى تصميم برامجهم المحاجات والمفرص معاً. قد يقرر أحد هؤلاء تطبيق برنامج يعتمد فقط إلى قيمه الشخصية، وتجاربه، وموارده ومركزه الاجتماعي. ولكن يمكن لهذا أن يأخذ في الحسبان أيضاً علاقة البرنامج الذي يعتزم تطبيقه بنماذج تعليم حقوق الإنسان المذكورة في هذا المقال، وكيف يمكن للبرنامج أن يدعم المتحرك باتجاهه تحقيقاً كاملاً لثقافة حقوق إنسان في المجتمع المعنى.

النموذج الأول - نموذج المقيم والوعي

في "نموذج المقيم والوعي" يكون محور التركيز الرئيسي لتعليم حقوق الإنسان هو نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز انتماجها بالقيم العامة. تكون المجموعية العامة والمناهج الدراسية في العادة ضمن هذا الإطار. وليس من غير المعتاد لمناهج التعليم في المدارس التي تتضمن حقوق الإنسان أن تكون متصلة بالقيم الجوهرية للديمقراطية وممارستها.

المهدف هو تمهيد السبيل لعالم يحترم حقوق الإنسان من خلال إدراك والتزام الأهداف المعيارية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثائق أخرى أساسية تتعلق بها. إن مواضيع حقوق الإنسان التي تنطبق على هذا النموذج تتضمن تاريخ حقوق الإنسان، ومعلومات عن الأدوات الأساسية لمراعاة حقوق الإنسان وأليات حمايتها، والاهتمامات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان (مثل عمالة الأطفال، والاتجار بالبشر والإبادة الجماعية)، المستراتيجية التربوية الأساسية في هذا النموذج هي المشاركة: أي اجتذاب اهتمام الشخص المراد تعليمه. إن مثل هذه الأسس يمكن أن تكون مبتكرة جداً (مثلاً، لدى استخدام الحملات الإعلامية أو اللقاءات الشعبية) ولكنها يمكن أيضاً أن تتحول إلى أسلوب إلقاء المحاضرات. ولكن هذا النموذج لا يرتكز على تطوير المهارات، كتلك المهمات المتعلقة بالتواصل، وحل النزاعات والعمل المناشط في سبيل تحقيق هدف ما.

المستراتيجية التي ينطوي عليها هذا النموذج هي أن الدعم الشعبي لحقوق الإنسان سيبقى يضغط على الحكومات كي تحمي حقوق الإنسان. وهذا النهج يعزز في العادة أيضاً المفكير الانتقادي والمقدرة على تطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان عندما يتم تحليل القضايا السياسية. وهكذا يتم جعل الطلاب "مستهلكين انتقاديين" لحقوق الإنسان.

من غير الواضح ما إذا كان نهج المعرفة والإدراك يبني "إدراكاً انتقادياً لحقوق الإنسان" مع أن المفترض أن يكون ذلك هدفاً لبرنامج كهذا. إن الإدراك الانتقادي لحقوق الإنسان قد تكون له المعايير التالية:

1- قدرة المنشط على معرفة أبعاد حقوق الإنسان لنزاع ما، وعلاقتها به.

2- تعبير لإدراكيهم واهتمامهم بدورهم في حماية أو تعزيز هذه الحقوق.

3- تقييم انتقادياً للردود المحتملة التي يمكن تقديمها.

4- محاولة لتحديد أو إيجاد ردود جديدة.

5- تكوين رأي في صدد الخيارات الأكثر ملائمة.

6- تعبير عن الثقة وإدراك للمسؤولية والتأثير في كل من القرار ومفعوله .

من الأمثلة على نموذج القيم والإدراك دروس تتعلق بحقوق الإنسان ضمن مواضيع المواطنة، والتاريخ، ودورات العلوم الاجتماعية ودروس تتعلق بالقانون في المدارس،

مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان ببرامج حكومية وغير حكومية تتناول الشباب (مثل المفنون، وعيid حقوق الإنسان، ونوادي المنشآت)، كما أن حملات التوعية العامة التي تتناول المفنون العامة والإعلانات، والتغطية الأخبارية التي تقوم بها وسائل الإعلام، والمناسبات التي تحتفل بها المجتمعات يمكن أيضاً أن تصنف ضمن هذا النموذج

النموذج الثاني - المحاسبة على الأعمال

في هذا النموذج، يركز تعليم حقوق الإنسان على المسبل التي تتناول فيها المسؤوليات المهنية، إما المراقبة المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان، أو العمل لدى الحكومات من أجل احترام حقوق الإنسان أو بذل الجهود الازمة لحماية حقوق الناس (خاصة تلك المفاهيم الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقها) ومن يتحملون بعض المسؤولية عنهم

في هذا النموذج، ما تفترضه كل البرامج التعليمية هو أن المشاركين سيكونون معنيين مباشرة بحماية حقوق الأفراد والجماعات. ولذلك فإن خطر انتهاك الحقوق يعتبر ملزماً لعمل هؤلاء. بالنسبة إلى دعاة حقوق الإنسان والمدافعين عنها، يمكن التحدى في فهم قانون حقوق الإنسان، وآليات حماية هذه الحقوق، والمهارات الازمة للدفاع عنها والعمل في سبيل تعزيزها. أما بالنسبة إلى مجموعات مهنية أخرى، فإن البرامج التعليمية تجعلها مدركة لطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وإمكانية حصول مثل هذه الانتهاكات في دورها المهني، لا مجرد منع وقوع تلك الانتهاكات وحسب بل أيضاً لتعزيز احترام كرامة الإنسان. يستهدف التدريب على احترام حقوق الإنسان ومواضيع حقوق الإنسان في هذه المجالات المتخصصة، وتستهدف المنتجات المضمونة وتطوير المهارات

من الأمثلة على البرامج التي تصنف في فئة نموذج المحاسبة على الأعمال هناك برامج تدريب المنشطين في مجال حقوق الإنسان والمنشطين في المجتمع على أساليب مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وإجراءات التقدم بالشكوى لدى الم هيئات الوطنية والم دولية المختصة. يشمل هذا التصنيف أيضاً التدريب ما قبل العمل وخلافه للمحامين، ومسؤولي النيابة العامة، والقضاء، وأفراد الشرطة وعناصر القوات المسلحة، لا يمكن أن يتضمن هذا التدريب معلومات متعلقة بهذا الأمر في القانون الدستوري والقانون الدولي،

وقواعد السلوك المهنية، والآليات رقابة وتقديم الشكاوى، وعواقب مخالفتها. تكون عادة المجموعات المهنية، مثل العاملين في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية، والمصافيين، والعاملين في وسائل الإعلام، من المشاركين في برامج تعليم حقوق الإنسان التي ترمي إلى المحاسبة على الأعمال

في نموذج المحاسبة هذا، لا يعتبر تغيير الذات هدفاً صريحاً إن النموذج يفترض أن المسؤولية المهنية تكفي بالنسبة إلى الشخص الذي لديه اهتمام بتطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان. ولكن هذا النموذج يهدف إلى إرساء أعراف وممارسات تتعلق بحقوق الإنسان تكون مستندة إلى هيكليات راسخة ومضمونة قانوناً. من المسلم به في هذا النموذج أن التغيير الاجتماعي ضروري، وأن بالإمكان تحديد أهداف وطنية ومناطقية للإصلاح أساسها المجتمع

النموذج الثالث - التحول الاجتماعي

في نموذج التحول الاجتماعي تتوجّى برامج تعليم حقوق الإنسان تمكين الأفراد من معرفة انتهاكات حقوق الإنسان والتزام منع حصولها. في بعض الحالات يتم توجيه هذه نحو مجتمعات بكمالها -لا نحو الأفراد فحسب. يتضمن هذا النموذج أساليب مرتكزة في جزء منها على علم النفس. تتناول التفكير بالذات والمدعم ضمن المجتمع

ولكن التركيز الرسمي على حقوق الإنسان لا يشكّل سوى أحد عناصر هذا النموذج. من الممكن أن يتضمن البرنامج الكامل أيضاً تنمية القيادات، والتدريب على حل النزاعات، والتدريب الحرفـي والمتخصص غير الرسمي

يفترض نموذج التحول الاجتماعي أن يكون قد سبق للطلاب أن مرّوا بتجارب شخصية يمكن اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان (يمكن للبرنامج أن يساعد في إدراك ذلك) ولذلك يكونون مهيّأين سلفاً لأن يصبحوا من دعاة حقوق الإنسان. وهو يعامل الأفراد بطريقة أكثر كليّة، ولذلك يكون تصميمه وتطبيقه أكثر صعوبة من تصميم وتطبيق النموذجين الآخرين

هذا النموذج تتضمنه برامج تطبّق في مخيّمات اللاجئين، وفي مجتمعات خارجة من نزاعات، وفي حالات ضحايا سوء معاملة الأقرباء ولدى الجماعات التي تخدم المفقراء

هناك أمثلة عن "مجتمعات حقوق إنسان" تقوم فيها الهيئات الحكومية، والمجموعات المحلية والمطاطنون "بتفحص المعتقدات التقليدية، والذاكرة الجماعية كما المتعلقة الجماعية من حيث انطباقها على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، مثل أولئك الذين يساندهم عقد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أُعلن رسمياً أنه بدأ عام 1995 وأنتهي عام 2004

في بعض الحالات، يطبّق هذا النموذج في المدارس، حيث يمكن للدراسات المعمقة لحالات انتهاك حقوق الإنسان، أن تشکّل عوامل مساعدة فعالة في تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. في بعض البرامج المتقدمة،

يطلب من المطّلاب أن يفكّروا بطرق يمكن لهم ولغيرهم أن يكونوا فيها ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وأيضاً مرتكبي مثل هذه الانتهاكات. وهذه يتم استخدام أساليب نفسية مع المطّلاب للتغلب على عقلية "نحن" و"هم"، وزيادة الشعور بالمسؤولية الشخصية. يصبح المتخرّجون من مثل هذه البرامج قادرّين على معرفة حقوقهم وحقوق الآخرين الذين يتقدّمون وإياهم وحماية هذه الحقوق.

إذا رغبت المدارس المعنية، يمكن لبرامج تعليم حقوق الإنسان التي تُدرّس فيها أن تتناول موضوع المشاركة في اتخاذ قرارات العائلة: احترام الأهل، إنما رفض أعمال العنف بين أفراد العائلة؛ والمساواة بين المأب والأم داخل البيت.

تعزيز حقل تعليم حقوق الإنسان

قد يبدو من الأهمية أن يكون لهذه النماذج تأثير في تصميم برامج تتسم بعمق التفكير، وتعزيز العمل في مجال تطوير النظريات والأبحاث. لكن هناك سبلاً

أخرى تتيح للمربّين في مجال حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لتعزيز البرامج. وإذا كان لتعليم حقوق الإنسان أن يصبح حقيقةً علينا مواجهة تحدي أن نصبح أكثر تماسكاً وانسجاماً (حتى في نطاق تنوع نماذجنا)، وأن نكون متميّزين

()
بحيث نقدم من القيمة والنتائج ما لا تستطيعه برامج أخرى، وأن نتمكن من تكرار ما نفعله

كي يصبح تعليم حقوق الإنسان أكثر تميّزاً كحقل، نعتقد أن هناك عدد من المجالات التي ينبغي علينا دراستها وتحليلها وتوثيقها

-- إننا نحتاج إلى أمثلة مفصّلة ضمن حقل تعليم حقوق الإنسان من شأنها إظهار الاستخدام المحرّيص للنظرية التعليمية المناسبة لمضمون البرنامج. مثلاً، يجب أن تكون

المبالغين تحتوي على تصاميم (لا مجرد دورات تدريب) تأخذ في الحسبان العملية التي تستخدم لتعليم المبالغين. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تطبق في المدارس ملائمة من ذاهية عمر الطلاب المعنيين ومدى تطور شخصياتهم. كما ينبغي للبرامج المخصصة لمجموعات لديها احتياجات خاصة، مثل الملاجئ أو ضحايا سوء المعاملة، أن تعكس الحساسيات الضرورية

-- مع أن مجموع عدد دورات التدريب والمقررات الدراسية التي تقدّم في مجال تعليم حقوق الإنسان زاد عما كان قبلًا، ليس هناك بعد أي معيار واضح لما يمكن أن يعتبر في مجال تعليم حقوق الإنسان. في الوقت الراهن، يقوم بتدريس المقررات

المخصصة بحقوق الإنسان أشخاص لديهم بعض الخبرة السابقة في مجال المدرس. مع ذلك، ليست هناك أي شهادات وطنية أو دولية توضح وتبثت أهلية هؤلاء المعلمين؛ كما لا توجد معايير واضحة للدراسة أو الممارسة. يمكن للأعمال التدريب ومعايير المناهج أن تحسن أوضاع تعليم حقوق الإنسان كحقل له اعتباره، كما يمكن لها أن تطلق نقاشاً مفيداً لجهة أهداف المتعلم والجهود المرامية إلى تحقيق تغيير استراتيجي.

-- يحتاج حقل تعليم حقوق الإنسان إلى دليل يثبت نجاحه في تحقيق أهدافه، بالنسبة إلى كل النماذج. إننا في حاجة لأن نعرف أي البرامج نجحت، ولماذا. وإذا كانت للنماذج عُرضت في هذا المقال أي مصداقية، فيمكن اختبارها وتوضيحها من خلال تقييم البرامج. هذه الدراسات تقييم البرامج على أساس تحقيقها الغايات المرجوة في مجالات المعرفة والمقيم والمهارات، وعلى أساس إسهامها المباشر بالدفاع عن حقوق الإنسان والمعلم في سبيل التغيير الاجتماعي. مثل هذه الأبحاث لا تؤدي إلى تحسين ذوبانية وضع البرامج التعليمية وحسب، بل تساعد أيضاً في إثبات صحة ما لا يزال اليوم حداً لزاحية أهمية التعليم في حقل حقوق الإنسان.

يمكن لتعليم حقوق الإنسان أن يتتطور ليصبح حقلًا تربويًا كاملاً. في كل من مجال حقوق الإنسان والمجال التربوي العام. إنه في وضعه الحالي مجموعة برامج متفرقة مثيرة لاهتمام، والنماذج التي تم عرضها في هذا المقال هامة لأنها تقتربن باستراتيجيات متميزة تساعد في إرساء ثقافات حقوق إنسان في مجتمعاتنا وبلداننا. لعل بإمكاننا الاتفاق على أننا نزيد أن تكون كل النماذج الثلاثة مماثلة في كل من مجتمعاتنا، إذ إنها تكمل بعضها البعض في دعم بنية تحتية ذاتية بالحياة لحقوق الإنسان. ولكننا، كمربيين، بحاجة إلى أن نتحلى بالحكمة في اختيارنا مكامن توظيف طاقاتنا، وأن نتحلى بالابقادام في إيجاد هذه المفرص في مجتمعاتنا. إن التفكير في هذه النماذج يمكن أن يساعد هذه العملية.

إننا نمر في مرحلة مثيرة لجهة ازديادوعي الناس لحقوق الإنسان واهتمامهم بها.

علينا أن لا نضيع الفرصة المتاحة لنا للمساعدة في جعل تعليم حقوق الإنسان نهجاً بالغ الأهمية لدراسة أوضاع مجتمعاتنا وبنائتها.